دور حركات التحرر في تشكيل المشرق العربي (1914- 1954م)

د. ماجد حامد الحسيني الحارثي
وزارة التعليم - المملكة العربية السعودية

جدة 1441هـ/2020م

ملخص البحث:

مما لا شك فيه أن تشكيل المشرق العربي من خلال نشأة الدول العربية فيها في العصر الحديث قد ارتبطت بشكل وثيق بسقوط الدولة العثمانية، والظروف التي خلقها وقوع المشرق العربي تحت هيمنة القوى الاستعمارية بعد نهاية الحرب العالمية الأولى.

وشهدت فترة النصف الأول من القرن العشرين الميلادي بروز الحركات الثورية في المنطقة، والتي كان لها دورا مساهما في التأسيس والتكوين لعدد من الدول العربية في المشرق العربي (العراق والشام ومصر)، خاصة وأن أغلب التوجهات السياسية آنذاك كانت تتجه نحو النظم الملكية، قبل أن تأتي الظروف المغايرة التي سمحت للنظم الجمهورية في الظهور بعد ذلك, لذا كان لابد من دراسة طبيعة وماهية التيارات والحركات التحررية التي نشطت في تلك الفترة. وينحصر اتجاه البحث في دراسة مساهماتها التي عكست ظروف الواقع العربي, نظراً لما في ذلك من قيمة تاريخية.

فرضية البحث: وتتمثل في أن للحركات التحررية والثورات في النصف الأول من القرن العشرين دوراً مهما ومتعدد المظاهر والاتجاهات, ساهم في رسم ملامح الدول العربية الناشئة.

أهمية البحث: وتكمن في إبراز الدور الذي لعبته حركات التحرر والثورة في تشكيل المشرق العربي في تلك الفترة, ومقاومة الاستعمار.

وتفصل في المباحث التالية :

أولا: محاولات الثورة بعد الحرب العالمية الأولى.

ثانيا: الحركة البعثية في سوريا والعراق.

ثالثا: تنظيم الضباط الأحرار والحركة الناصرية والثورة في مصر.

محاولات الثورة بعد الحرب العالمية الأولى :

تمخضت التحولات التي شهدتها أقطار المشرق العربي خلال النصف الأول من القرن العشرين، عن بروز حركات التحرر العربية التي تنادي إلى الثورة ضد الاستعمار من جهة، وضد الولاءات الداخلية للقوى الامبريالية بما في ذلك الأنظمة التي خدمت الاستعمار من جهة أخرى، وهي الحركات التي انبثقت بالأساس من الحركة القومية

العربية التي استطاعت أن تهيمن بدرجة أو بأخرى على الوعي والحراك الجماهيري في تلك الفترة، ومن ثم فقد تمكنت هذه الحركات والتيارات الثورية العربية من أن تكون لاعبا رئيسا في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى. فكان لهذه الحركات التحررية والثورات التي قادتها الدور الأكبر في تكوين الدول العربية بملامحها وحدودها المعروفة في القرن العشرين وحتى اليوم.

برزت الحركة القومية العربية كحراك سياسي وثوري مع طموحات الشريف حسين الذي قاد مع أبنائه الثورة العربية الكبرى في اتجاه بناء دولة عربية قومية كبرى تشمل الجزيرة العربية وسوريا والعراق، وبالرغم من أن ثورة حسين قد حظيت برعاية بريطانية في بداية أمرها كما تشير إلى ذلك الوثائق التي تضمنت وعود السير مكماهون للشريف حسين. ومع ذلك، فقد كانت سياسة بريطانيا ماضية بالأساس نحو عدم الوفاء بأي تعهدات قدمتها للشريف حسين، إذ سرعان ما استخدمت مراسلات مكماهون باعتبارها دليلاً ضد بريطانيا من قبل التيارات القومية العربية بقيادة الشريف حسين، إلا أن البريطانيون تمكنوا بطرق مختلفة وتعهدات جديدة من اقناع الشريف حسين بإطلاق الثورة العربية الكبرى بشكل فعلي في العام 1916م، بعد أن اتفق الشريف حسين ومكماهون على استبعاد محمية عدن ومرسين وجنوب العراق وحمص من نطاق جغرافية الدولة الموعودة طوال فترة الحرب العالمية الأولى، وعلى أن يكون من حق حسين المطالبة بها بعد انتهاء الحرب، وهذا ما بينته وثيقة "مذكرة عن عهود بريطانيا العظمى للعرب" التي حررها جورج انطونيوس السكرتير العام للوفود العربية عام 1939[1].

أدركت بريطانيا خطورة مشروع الشريف حسين على مصالحها في المنطقة، فتخلت عنه لصالح دعم الثورات والمشروعات القطرية، في إطار السياسة البريطانية الجديدة التي حددت معالمها بنود تنفيذ اتفاقية سايكس- بيكو 1916م، التي قضت بأن تحتفظ فرنسا بأجزاء من أراضي الأناضول الجنوبية وشمال سوريا الطبيعية ولوا الموصل، وأن تحتفظ بريطانيا لنفسها بولايتي البصرة وبغداد ولواء كركوك وجنوبي سوريا الطبيعية ابتداء من غزة والعقبة وحتى حدود العراق في وسط البادية، على أن تبقى فلسطين خاضعة لحكم دولي خاص، باستثناء صحراء النقب منها التي ظلت تحت السيطرة البريطانية[2].

([1]) قاعدة بيانات الوثائق الرئيسية في القضية الفلسطينية والصراع العربي– الإسرائيلي، **وثيقة: مذكرة عن عهود بريطانيا العظمى للعرب 22 فبراير 1939**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

(2) خيرية قاسمية: **مواضيع في التاريخ العربي الحديث منذ نهاية الحكم العثماني وحتى بدايات القرن الحادي والعشرين** (بدون مكان النشر: شبكة المعرفة الريفية، ب. ت): 18.

تظهر وثائق تلك الفترة، أن تعهدات بريطانيا لم تتصل بأي نوايا جادة لدعم أي مشروع ثوري عربي، فالمراسلات التي دارت بين الشريف حسين والسير مكماهون، تزامنت مع مراسلات آخر مماثلة من قبل هذا الأخير وبمساعدة الحاكم البريطاني العام في السودان، وسكرتير الاستخبارات العسكرية في مصر، والسكرتير الشرقي، إلى زعماء الحراك القومي في مصر وسوريا والسودان لإقناعهم بالتحالف مع بريطانيا، ومنهم عزيز علي المصري ورشيد رضا وآخرين، إلا إن هؤلاء أدركوا أن بريطانيا لم تقدم لهم أي ضمانات كفيلة باستقلال العرب، الأمر الذي دفع مكماهون إلى تأسيس المكتب العربي في القاهرة، بهدف دراسة تطور السياسات البريطانية في الشؤون العربية[3].

نجحت السياسات البريطانية- الفرنسية في تقسيم المشرق العربي والجزيرة العربية إلى مقاطعات ومناطق نفوذ[4]. وذلك على نحو ما عبرت عنه وثيقة الإعلان البريطاني الفرنسي الصادرة في السابع من نوفمبر 1918م، والتي جاء فيها اتفاق الدولتان "على تشجيع اقامة الحكومات والإدارات الوطنية ومساعدتها، في سوريا والعراق.."[5]، وهي صيغة تكشف عن تخلي بريطانيا عن الشريف حسين ووأد مشروعه التحرري.

في الوقت نفسه وبناءً على مخرجات سايس- بيكو، اتجهت بريطانيا نحو دعم مشروع آل سعود التوسعي في الجزيرة العربية، واخراج الحجاز من تحت سيطرة الأشراف نهائياً وادخالها في حكم ابن سعود، شريطة عدم المساس بحدود الإمارات الخليجية الأخرى الواقعة تحت حماية بريطانيا[6].

في ذلك الوقت، كانت الجمعيات والحركات القومية قد قطعت شوطاً لا بأس به في بلورة مشروعها السياسي والقومي، فعملت على تحشيد الجماهير العربية حول شعار التحرير والاستقلال، لتصبح هذه الكيانات بمثابة المحرك الأساسي للعمل السياسي والثوري الذي ساد منطقة المشرق العربي في النصف الأول من القرن العشرين، وخاصة بعد الإعلان عن اتفاقية سايكس بيكو، صدور وعد بلفور وفرض الانتداب،

(3) قاعدة بيانات الوثائق الرئيسية في القضية الفلسطينية والصراع العربي- الإسرائيلي، **وثيقة: مذكرة عن عهود بريطانيا العظمى للعرب 22 فبراير 1939**، البند (19), مرجع السابق: 11.

(4) خلدون حسن النقيب، **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية من منظور مختلف**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 1989): 101.

(5) قاعدة بيانات الوثائق الرئيسية في القضية الفلسطينية والصراع العربي- الإسرائيلي، **وثيقة: الاعلان البريطاني- الفرنسي 7 نوفمبر 1918**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

(6) خلدون حسن النقيب، مرجع سابق: 101.

حيث رفض القوميون العرب هذه الاتفاقيات، وأسسوا حزب الاستقلال العربي عام 1919م[7].

بيد أن الأمر لم يقتصر على العمل السياسي في ظل انظمة الانتداب، بل سرعان ما برز المد الثوري العربي في ظل التغيرات التي طرأت على سياسة الدول الاستعمارية (بريطانيا وفرنسا)، إذ بدأت تتوالى الثورات العربية المناهضة للاستعمار، وأبرزها ثورة العشرين في العراق[8]. كما كان هناك المؤتمر السوري الذي انعقد في الثامن من مارس 1920م، وأعلن عن استقلال سوريا بحدودها الطبيعية استقلالاً تاماً بما فيها فلسطين، إلا إن قرارات اتفاقية مؤتمر السلم بين بريطانيا وفرنسا والذي انعقد في سان ريمو الايطالية في 25 ابريل 1920م، جاء مخيباً لآمال الشعب العربي، فقامت المظاهرات والاحتجاجات، واشتعلت النفوس بالثورة[9].

وانطلاقاً من ادراك الإدارة البريطانية لخطورة تركز الزخم الثوري والقومي العربي بدرجة شديدة في سوريا، وجهت سياساتها إلى احتواء ذلك الزخم من خلال دعم مشروع حكومة دمشق العربية (1918- 1920) بقيادة فيصل بن الشريف حسين، والذي سعى بدوره إلى بناء الجيش الذي سيكون لعناصره دور فاعل في الثورات القادمة، كما عملت بريطانيا على افشال سياسات فيصل الاصلاحية والتطويرية من خلال تخليها عن سوريا لفرنسا، التي تمكنت بدورها من بسط سيطرتها على سوريا الداخلية وادخالها تحت حكم الانتداب[10].

فور احتلال فرنسا لسوريا ولبنان تم خلع فيصل واجلائه من دمشق، لكنه في ذلك الوقت ظل محط أنظار بريطانيا بوصفه الرجل الأول الذي يصلح للزعامة والجلوس على عرش العراق. في حين كان هناك العديد من الشخصيات العراقية التي كانت ترى نفسها أحق من فيصل في حكم العراق، من أبرزهم السيد عبد الرحمن النقيب والسيد طالب النقيب، الذي أعلن صراحة أنه أحق من فيصل في حكم العراق، وقد اتخذ المندوب السامي قراراً بنفي السيد طالب النقيب إلى سيلان عام 1921م، بعد أن وجد أنه يمثل خطورة كبيرة على المشروع البريطاني الرامي إلى تنصيب فيصل ملكاً على

---

(7) صفاقسي أمينة، **القومية الأوربية والعربية دراسة مقارنة**، رسالة ماجستير (الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017): 41.

(8) علي الوردي، **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، الجزء الخامس: حول ثورة العشرين**، القسم الثاني: 86.

(9) قاعدة بيانات الوثائق الرئيسية في القضية الفلسطينية والصراع العربي– الإسرائيلي، **وثيقة: معاهدة سان ريمو 1920– (ملخص الاتفاقية)**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

(10) خيرية قاسمية، مرجع سابق: 29– 36.

العراق، بعد أن رشحه المؤتمر العراقي الذي انعقد في دمشق في الثامن من شهر مارس 1920م[11].

كان وقوع سوريا تحت الانتداب الفرنسي نتاجاً حتمياً لضعف حركة التحرر القومية العربية، وعجزها عن استيعاب كافة القوى الجماهيرية، وتبني مشروع عربي واضح وكامل وغير خاضع للإرادة البريطانية[12]. فقبل دخول الفرنسيين إلى سوريا قامت عدة ثورات مناهضة للفرنسيين ومن بين هذه الثورات ثورة الشواف 1919م، وثورة ابراهيم هنانو 1919م، ثورة تلكخ بين عامي (1919- 1920)، التي نشبت بمهاجمة القوات العسكرية الفرنسية فانتقم الفرنسيون لذلك في معركة مسيلون، كما قامت ثورة العرقوب التي تصدى فيها الثوار للقوات الفرنسية، بالإضافة إلى ثورة الحولة التي طرد فيها الثوار السوريين عملاء السلطة الفرنسية، وكذلك ثورة حوران التي نهضت ضد الانتداب الفرنسي عام 1920م[13].

وبعد ثبوت التوجهات البريطانية نحو دعم المشروع الصهيوني في فلسطين، والذي عبر عنه الكتاب الأبيض الذي أصدره وزير المستعمرات البريطانية ونستون تشرشل وذلك في يونيو 1922م، والذي يعد اعترافاً رسمياً بالدعم البريطاني للحركة الصهيونية في فلسطين[14]. والذي صدر على اثره قرار مجلس الشيوخ ومجلس النواب في الولايات المتحدة الأمريكية في شهر سبتمبر 1922م، بتأييد إقامة وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين"[15].

نتيجة ذلك، تواصل اندلاع الثورات في سوريا إلى أن اندلعت الثورة السورية الكبرى في الفترة (1925- 1927)، والتي حظت بدعم الاتحاد السوفياتي آنذاك، حيث جاء في مجلة المراسلات الأممية التابعة للحركة الشيوعية العالمية (كومنترن): "أن جبل الدروز قد أصبح مركزاً لحركة التحرر في سورية ولبنان وفلسطين ضد الاحتلال

---

(11) عبد الرزاق الحسني، **تاريخ الوزارات العراقية**، الجزء الأول، الطبعة الثانية (صيدا– لبنان: مطبعة العرفان، 1953): 37– 38.

(12) خيرية قاسمية، مرجع سابق: 29– 36.

(13) فطيمة بن سالم، **الثورة السورية الكبرى (1925– 1927)**، رسالة ماجستير (الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017): 21.

(14) قاعدة بيانات الوثائق الرئيسية في القضية الفلسطينية والصراع العربي– الإسرائيلي، **وثيقة: الكتاب الأبيض الذي أصدره وزير المستعمرات البريطانية ونستون تشرشل في حزيران/يونيو 1922**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

(15) قاعدة بيانات الوثائق الرئيسية في القضية الفلسطينية والصراع العربي– الإسرائيلي، **وثيقة: الولايات المتحدة الأميركية توافق على إقامة وطن قومي لليهود 1922**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

الفرنسي"، فضلاً عن المراسلات الشخصية التي كان يتبادلها كل من عبد الرحمن الشهبندر وابراهيم هنانو مع لينين[16].

أثمر الاتجاه الذي تبناه الاتحاد السوفياتي عن تحول جانب كبير من القوميين العرب إلى نموذج الثورة البلشفية ورفع شعاراتها، الأمر الذي عزز من دور حركات التحرر العربية ذات التوجهات اليسارية، والتي رفضت الانتداب وتبنت خيارات الاستقلال والتحول والانتقال إلى النظام الجمهوري بدلاً عن الأنظمة الملكية التي أصبح ينظر إليها باعتبارها خادمة للاستعمار. ففي العراق وبالرغم مما تمتعت به التيارات الوطنية التحررية من حرية التعبير تحت النظام البرلماني، إلا إنها لم تكن مقتنعة بالانتداب، بل طالبت بالاستقلال كحق من حقوق الشعب العربي، وعلى أساس ما وعدوا به خلال إعلان الحرب والمعاهدات، في حين جرت عدة محاولات لتعريف العلاقات الانجلو-عراقية كما تنص عليها معاهدتي 1926 - 1927 دونما تعريف أساسي بمسؤوليات بريطانيا، حيث جرت مراجعة المعاهدات البريطانية من قبل الوطنيين ليس فقط من ناحية كونها تعيق الاعتراف بطموحات العراق الوطنية، بل أيضا من ناحية ضررها بالنمو الاقتصادي للبلاد[17]. كان ذلك في الوقت نفسه الذي ساعدت الثورة السورية الكبرى على تطور الشعور القومي الذي ينادي بوحدة المشرق العربي سوريا ولبنان وفلسطين وشرق الأردن على وحدة عربية أوسع[18].

بعد فشل الثورة العسكرية لجأت الحركات التحررية في سوريا إلى أساليب سياسية، تمثلت في إنشاء ما يسمى بالميثاق الوطني وهو الميثاق الذي اتفق عليه بعض الوطنيين السوريين في يونيو 1926م، لكي يكون دستوراً للحركة الوطنية السورية. وقد تضمنت وثيقة الميثاق مطالب البلاد والتي تتلخص في اعتراف الحكومة الفرنسية باستقلال سوريا التام، وبحقها في التمثيل الخارجي، وإنشاء الحكومة الوطنية المستندة إلى دستور تضعه جمعية تأسيسية منتخبة انتخابا مباشراً بالاقتراع العام، وتحقيق الوحدة السورية، وإدخال الإصلاحات اللازمة في القضاء ونظام النقد وإعلان العفو

---

(16) رنا عادل سميا، **العلاقات السوفياتية السورية السياسية الاقتصادية الثقافية 1946-1958**، رسالة ماجستير (دمشق: جامعة دمشق، 2015): 16- 17.

(17) ستار جبار الجابري، الاستراتيجية البريطانية إزاء العراق، **مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية**، جامعة بابل، العدد (21) حزيران **(2015)**. ص ص 354- 368: 356.

(18) فطيمة بن سالم، **الثورة السورية الكبرى (1925- 1927)**، مرجع سابق: 71.

العام عن السياسيين، وإلغاء الغرامات الحربية، وتعويض منكوبي الثورة، وتحويل الانتداب إلى معاهدة بين فرنسا وسوريا وإدخال سوريا في عصبة الأمم[19].

في تلك الفترة ازداد زخم الثورة في البلاد العربية، الأمر الذي مكن التوجه التحرري القومي وسائر الحركات الثورية المنضوية تحت لواءه من كسب تأييد القوى ذات التوجه الديني الاسلامية منها على وجه الخصوص، ففي ديسمبر من العام 1931م صدر الميثاق المقدس عن المؤتمر الإسلامي العام بمدينة القدس، والذي جاء في المادة (3) منه ما يلي: "لما كان الاستعمار بجميع أشكاله وصيغه يتنافى كل التنافي مع كرامة الأمة العربية وغاياتها العظمى فإن الأمة العربية ترفضه وتقاومه بكل قواها وقد رأى المجتمعون ضرورة عقد مؤتمر عربي عام للبحث في الوسائل القومية الرامية إلى نشر الميثاق ودعايته والخطط التي ينبغي السير عليها لتحقيقه"[20].

أفضى المسار السياسي للحركة الوطنية السورية إلى عقد مشروع معاهدة بين سوريا وفرنسا في شهر سبتمبر1936م، وكان أول بنودها استقلال سوريا، وآخرها سلخ لواء الاسكندرونة من الأرض السورية لصالح الأتراك، كنوع من التهدئة الذي لجأت إليه بريطانيا وفرنسا بسبب ظهور مؤشرات اندلاع الحرب العالمية الثانية، واستقلال لبنان عن سوريا عام 1942م، ومع ذلك فقد مكنت الاتفاقية من تثبيت الوجود الفرنسي في سوريا حتى نالت الاستقلال في عام 1946م[21].

هكذا، لعبت السياسات البريطانية دوراً بالغ الخطورة في حرف مسار مشروعات التحرر والوحدة العربية القومية التي رفعتها الحركات التحررية، وكبحت جماح الثورات العربية لتنتهي إلى الاكتفاء باستقلال كل قطر عربي، والحيلولة دون قيام أو نجاح أي مشروعات وحدوية بين العرب، ففي اليمن عمل الاستعمار البريطاني على تقسيمها إلى شطرين جنوبي وشمالي، بقي الشمال تحت حكم النظام الملكي للأئمة الزيدية، والجنوب تحت حكم السلاطين الخاضعين لسلطة الإدارة البريطانية على عدن، وفي نجد والحجاز استقر الأمر لآل سعود، واستطاعت مشيخات الخليج العربي أن تحظى بالحماية البريطانية لتأمين بقائها، كما استقلت سوريا بحدودها الراهنة

---

(19) أكرم محمد عدوان، مدينة دمشق ومواجهة الاستعمار الفرنسي (1920 – 1946)، **مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الانسانية**، مجلة تبين, المجلد (18)، العدد (2), **(2010)**. ص ص 1031– 1052: 1039.

(20) قاعدة بيانات الوثائق الرئيسية في القضية الفلسطينية والصراع العربي– الإسرائيلي، **وثيقة: الميثاق المقدس الذي أصدره المؤتمر الإسلامي العام 1931**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

(21) معاذ محارب، **تغيرات الخريطة السورية من العهد العثماني حتى اليوم** (بدون مكان النشر: مركز إدراك للدراسات والاستشارات، نوفمبر 2017): 18.

وأيضاً لبنان، أما العراق والأردن فبقيتا تحت الحكم الملكي لأبناء الشريف حسين، وإن كانت العراق ستشهد انتقالاً إلى الحكم الجمهوري في خمسينيات القرن العشرين، لتبقى القضية الفلسطينية محور قضايا الشرق العربي كله، خصوصاً بعد إعلان قيام دولة اسرائيل عام وهزيمة الجيوش العربية في عام 1948م.

الحركة البعثية في سوريا والعراق:

كان فشل السياسيين السورين التقليديين، الذين تزعموا نضال الشعب السوري ضد الانتداب الفرنسي في المفاوضات، مع سلطات الانتداب الفرنسي، قد ساهم في سلب لواء الاسكندرونة السوري لصالح تركيا عام 1939م، كما أنهم تميزوا في فترة ما بعد الاستقلال الرسمي السوري عام 1943م، بعدم القدرة على قيادة هذه المرحلة، بسبب نقصهم للكفاءات الإدارية، وعدم قدرتهم على حل المشاكل الاقتصادية، والاجتماعية، إضافة لعدم قدرتهم على تحقيق التضامن العربي، كبديل لسد عجزهم عن كبح جماح التسلط الصهيوني على فلسطين التي يعتبرها الكثيرين أنها جزءاً من الوطن السوري بشكل خاص، والعربي بشكل عام، كل ذلك أدى إلى ولادة أحزاب جديدة سواء كانت تقليدية، أو يسارية[22].

أدت كل تلك الإخفاقات للكيانات السياسية الحاكمة والنخبوية في المنطقة العربية، إلى بروز حركات التحرر والثورات العربية في العراق وسوريا والأردن وفلسطين ولبنان، لتصبح بمثابة اللاعب الأساسي الذي شكل ملامح الدول العربية المستقلة، ورسم مسارها طوال النصف الثاني من القرن العشرين وحتى العصر الراهن. فقد اجتمعت تلك الظروف مع بعضها البعض، لتساهم في ظهور حزب البعث العربي الاشتراكي في سوريا، وكانت أول نواة للبعث العربي عام 1940م، وأصدرت أولى بياناتها عام 1941م، دعماً للانتفاضات السورية ضد الانتداب الفرنسي، ومن بعده عمل كل من ميشيل عفلق، وصلاح الدين البيطار على تأسيس البعث، ثم انضمت مجموعة طلعت الأرسوزي في العراق إلى التنظيم عام 1945م، فأصدر البعث صحيفة البعث في الثالث من يوليو عام 1946م، رغم أن أول صحيفة سرية للبعث كانت قد صدرت عام 1932م باسم (العربي الجديد)، ثم (العربي الاشتراكي)[23].

([22]) عزو محمد عبدالقادر ناجي، **حزب البعث العربي الاشتراكي ضمن تركيبة المجتمع العراقي** (بدون مكان: شبكة الألوكة الالكترونية، بدون تاريخ): 14.

([23]) حزب البعث العربي الاشتراكي، **تأسيس البعث**، سلسلة ملفات بعثية (1) (دمشق، 2009): 58- 63.

Isam, Khafaji, **State Incubation of Iraqi Capitalism**, Middle East Report, No. 142. Available on: https://www.merip.org/mer/mer142/state-

كانت الأوضاع في العراق قد تطورت الأمور بشكل أدى إلى قيام ثورة رشيد عالي الكيلاني 1941م، والذي شاركت فيه معظم العناصر الوطنية العربية التي ساهمت في الثورة على الأتراك خلال وعقب الحرب العالمية الأولى، خصوصاً بعد أن أصبح الجيش العراقي اللاعب الرئيسي في الكثير من التحولات السياسية في فترة العهد الملكي، كما سيكون هو اللاعب الرئيسي في العهد الجمهوري لاحقاً، في الوقت الذي سيطرت المدرسة الوطنية التي تمثل تيار القومية العربية على الحركة الوطنية في الفترة (1937- 1941)[24]. كان عفلق والبيطار قد أسسا" حركة نصرة العراق"، عقب اندلاع ثورة رشيد عالي الكيلاني في العراق، التي اتهمت بعلاقتها بالنازية الألمانية خلال الحرب العالمية الثانية[25]، فكان ظهور حركة نصرة العراق المساندة للثورة العراقية عام 1941م، واشتراك عدداً من القوميين السوريين فيها، ودعمها مادياً، خاصة أن هذه الثورة كانت قد دعت لتحرير سوريا والعراق معاً، مما زاد من مريدي الأحزاب القومية في كل من سوريا، والعراق، حيث رأوا أن التجزئة الحاصلة بين الدول العربية، هي تجزئة تحاول أن تكون ثابتة، وشرعية، بخلاف العهود قبل سايكس بيكو[26]، كان لكل هذا زخمه الخاص الذي دعم مسيرة حركة البعث.

ومنذ عام 1943م أصبحت بيانات الحركة تحمل اسم "البعث العربي"، كتيار يسعى إلى إعادة نهضة الأمة العربية من خلال بعث الروح القومية فيها لتعود إلى أمجادها، كما كانت في الماضي، وافتتح أول مكتب للحزب منذ عام 1945م[27]. وفي مايو 1947م تم انعقاد المؤتمر التأسيسي للحزب[28].

عن هذه الفترة، تكشف مجموعة من الوثائق البريطانية لمراسلات جرت بين كبار المسؤولين في الإدارة البريطانية للمستعمرات والخارجية والمخابرات ورؤساء وزراء دول عربية، خلال الفترة من عام 1932م إلى العام 1948م، عن مخاوف شديدة كانت قد تملكت الادارة البريطانية في تلك الفترة من الحركات التحررية والثورية التي انضوت جميعاً تحت حركة القومية العربية خلال الثلاثينيات

---

incubation-iraqi-capitalism

(24) نظام عزت العباسي، محصلة الصراع على الحكم في العراق 1941 المنطلقات والنتائج، **مجلة الجامعة الإسلامية**، فلسطين، المجلد (6)، العدد (2)، يونيو **(1998)**: 3، 11.

([25]) حزب البعث العربي الاشتراكي، **تأسيس البعث**، المرجع السابق: 68.

([26]) حبيب عيسى، **السقوط الأخير للإقليميين العرب** (بيروت: دار المسير، 1978): 17-18.

([27]) ميشيل عفلق، **في سبيل البعث**، الجزء الأول (بغداد: مكتبة الثقافة والإعلام، د ت): 9.

([28]) حزب البعث العربي الاشتراكي، **تأسيس البعث**، المرجع السابق: 68.

والأربعينيات من القرن الماضي، حيث أشارت معظم تلك الوثائق والمراسلات عن احتمالات قوية لقيام وحدة عربية على مستوى السياسي والجماهيري، وهي المخاوف التي دفعت بريطانيا إلى تبني مشروع الجامعة العربية عام 1945م، منعاً لقيام وحدة عربية فعلية[29].

تبنت بريطانيا مشروع الجامعة العربية كبديل لفكرة الوحدة العربية، وتكريساً للروح القطرية والاقليمية كأساس لقيام الدول العربية ضمن الحدود التي رسمها الحلفاء بعد الحرب العالمية الأولى، في حين دعمت فرنسا مشروع الجمهورية السورية من خلال الانتخابات التشريعية التي أجريت في مارس 1943م، والتي هدفت إلى القضاء على المشروعات الملكية، وهناك صعد شكري القوتلي رئيساً للجمهورية السورية، وبشارة الخوري رئيساً للجمهورية اللبنانية[30].

كان مشروع الجامعة العربية الذي سعت إليه بريطانيا منذ عام 1943م حتى تأسيسها بشكل فعلي عام 1945م، قد أثار القوميين العرب، الذين رأوا فيها مؤامرة غربية بريطانية تهدف لمنع تدخل الحكام العرب في شؤون بعضهم البعض، واحترام كل منهم لحدود الدول العربية الأخرى، وإقامة الصلات الدبلوماسية مع بعضهم البعض كما لو كانوا دولاً أجنبية، مما حذا بهؤلاء القوميون إلى السعي، لإقامة أحزاب تدعو إلى الوحدة العربية، بغض النظر عن الجامعة العربية[31].

ظلت المخاوف البريطانية من استمرار الدعوات إلى مشروعات وحدة عربية قائمة بشكل مستمر، بسبب سطوع هذا المشروع في الأوساط النخبوية والجماهيرية العربية، وما كان قد نهض بين أقطار المشرق العربي من توجهات ومشروعات وحدوية، أبرزها مشروع الاتحاد الهاشمي بين العراق وسوريا، مشروع الوحدة السورية. وبشأن هذا الأخير، كان الملك عبد الله بن الحسين الحاكم على شرقي الأردن، يأمل في أن تؤدي الحرب العالمية الثانية إلى احداث تغيير في سياسات بريطانيا وفرنسا في المنطقة العربية، يقضي بمنح الاستقلال للمناطق التي كانت سيطرتها، لذا تعمد أن يحتفظ بعلاقات قوية بينه وبين بريطانيا في تلك الفترة. ورأى أيضاً أن الفرصة مناسبة

(29)مكتبة قطر الرقمية: **مجموعة ٦/٤٣ مؤتمر القومية العربية ١٩٣٣- موقف حكومة بريطانيا من حركة القومية العربية**، متاحة على الرابط الالكتروني التالي:

https://www.qdl.qa/العربية/archive/81055/vdc_100000000555.0x000288-

24 July 2018.

(30) ميسون منصور عبيدات، موقف الأقطار السورية من مشروع سوريا الكبرى (1920 - 1951)، **مجلة المنارة**، المجلد (15)، العدد (1)، **(2009)**: 18.

(31) حبيب عيسى، **السقوط الأخير للإقليميين العرب**، مرجع سابق: 18.

لتحقيق مشروع سوريا الكبرى بعد استسلام فرنسا للجيوش الألمانية 1940م، وخضوع القوات الفرنسية في سوريا ولبنان لفرنسا، وهذا ما جعل عبد الله يوافق على اشترك الجيش العربي مع بريطانيا في معركة تحرير سوريا من القوات الموالية لحكومة المارشال بيتان في فيشي[32].

في الأول من شهر يوليو عام 1941م، صدر قرار مجلس الوزراء الأردني بشأن تحقيق وحدة سوريا الطبيعية، على أساس ما أشارت إليه تصريحات كل من (إيدن) والسير (مايلز لمبسون) عن بريطانيا، وتصريح فرنسا الحرة على لسان الجنرال (كاترو) بأن بريطانيا وفرنسا تدرسان مسألة الوحدة السورية، على اعتبار أن الأردن جزء من سوريا، حيث تظهر وثيقة القرار سياسة الاحتواء البريطانية- الفرنسية لأي مشروع وحدوي في المشرق العربي، في ظل ظروف الحرب العالمية الثانية، من خلال اطلاق وعود تشترط بقاء العرب في مع الحلفاء وعدم تحولهم إلى الألمان، فقد جاء رد الحكومة البريطانية على القرار، مؤكداً على ضرورة تبصر العرب أنفسهم عندما يكون الميدان أكثر جلاء مما هو عليه في الوقت الراهن، وأن أي قرار من هذا النوع للتقريب بين حكومة شرق الأردن وغيرها من الحكومات القائمة في سوريا، يجب ارجاءه ريثما تغدو الحالة أكثر استقراراً[33].

نجحت السياسات البريطانية في إقصاء مشروعات الوحدة العربية، والحد من طموحات حركات التحرر القومية والتيارات الثورية العربية في فترة الحرب العالمية الثانية، وبمجرد ما وضعت تلك الحرب أوزارها بدأت السياسات البريطانية والفرنسية تؤكد على أن مشروعات من هذا النوع لا يجب أن تتجاوز حدود بقاء الدول العربية القائمة مستقلة، دون أن يمنع ذلك من توثيق العلاقات بينها بمعاهدات واتفاقات ثنائية، لاسيما في ظل التحول الذي أحدثه قرار تأسيس الجامعة العربية، والتي تضمن ميثاقها بنود تؤكد على استقلال كل قطر عربي، الأمر الذي يمكن التماسه فيما جاء في وثيقة

([32]) ميسون منصور عبيدات، موقف الأقطار السورية من مشروع سوريا الكبرى (1920 – 1951)، مرجع سابق: 13.

(33) قرار مجلس الوزراء الأردني رقم 337 لتحقيق الوحدة السورية 1 يوليو 1941، في: **الكتاب الأردني الأبيض: الوثائق القومية في الوحدة السورية الطبيعية** (عمان: المطبعة الوطنية، 1947): 33– 35. وأيضاً: يوسف خوري: ***المشاريع الوحدوية العربية 1913– 1989*** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 1992): 106– 107.

المعاهدة التي قامت بين الأردن والعراق في ابريل 1947م[34]، وغيرها من المعاهدات التي أبرمت بين حكومات الأنظمة العربية في وقتها.

في العراق، سيطر الخلاف الشديد بين نوري السعيد والوصي على الملك الهاشمي على مجريات الأمور هناك. وبحسب ما جاء في سيرة حياة الملك فيصل الثاني، فإن الخلاف الذي نشب بين نوري السعيد والأمير عبد الإله، جاء في سياق قرب موعد انتهاء حكم وصاية هذا الأخير على عرش العراق في العام 1953م، حيث استمرت وصايته (14) عاماً[35].

كشفت الوثائق البريطانية الخاصة بالعام 1954م عن خفايا ذلك الخلاف، الذي كان قد استفحل مع تشكيل وزارة محمد فاضل الجمالي عام 1952م، كما أشارت إلى ذلك وثائق مراسلات جرت في الفترة (1952- 1954م) بين القائم بالأعمال البريطاني في بغداد والمسؤولين البريطانيين في الدائرة الشرقية في وزارة الخارجية بلندن[36].

الجدير بالذكر أن محمد فاضل الجمالي كان وزيراً لخارجية العراق، وهو الذي قدم مذكرة العراق بشأن القضية الفلسطينية في عام 1947م ، إلى لجنة الأمم المتحدة الخاصة بقضية فلسطين في اجتماعها السري المنعقد في صوفر (لبنان)، حيث تشير هذه المذكرة إلى نجاح سياسة الاحتواء البريطانية للأوضاع في المشرق العربي، بالاعتماد على الأنظمة التي كانت تخدم السياسات الاستعمارية في المنطقة[37].

كان لذلك الخلاف بين نوري السعيد والأمير عبد الإله دور كبير في عدم استقرار الأوضاع السياسية في العراق لسنوات عدة, إلا إنه وفي عام 1954م تمكن نوري السعيد من العودة إلى الحكم مجدداً، ومن إحكام سيطرة حزب الاتحاد الدستوري على معظم مقاعد الحكومة، في الوقت الذي كانت الادارة البريطانية تخشى من نوايا السعيد في إنهاء المعاهدة البريطانية – العراقية واقتراح ترتيبات دفاعية جديدة، وعن توجهاته لحل الأحزاب السياسية إن لم تحل نفسها بنفسها، كما تشير إلى ذلك إحدى

---

(34) معاهدة اخّوة وتحالف بين الأردن والعراق 14 ابريل 1947. في: يوسف خوري: **تاريخ المشاريع الوحدوية العربية**، المرجع سابق: 253– 255.

(35) طارق ابراهيم شريف: **سيرة حياة الملك فيصل الثاني 1935– 1958 آخر ملوك العراق**، الطبعة الأولى (عمان– الأردن: دار غيداء للنش والتوزيع– صفحات للدراسات والنشر، 2011): 42.

(36) نجدة فتحي صفوة، **من نافذة السفارة– العرب في ضوء الوثائق البريطانية**، ط1،(لندن– قبرص، رياض الريس للكتب والنشر 12):8– 130.

(37) قاعدة بيانات الوثائق الرئيسية في القضية الفلسطينية والصراع العربي– الإسرائيلي، **وثيقة: مذكرة العراق عن قضية فلسطين 23 تموز 1947**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

الوثائق البريطانية لعام 1954م، والتي تضمنت رسالة من القائم بأعمال السفارة البريطانية في بغداد إلى (إيدن) بشأن الوضع السياسي في العراق[38].

كانت الديناميكية التي وصل فيها البعث بأفكاره إلى العراق منذ عام 1950م تحت اسم نادي قومي سمي "نادي البعث العربي"، كرد فعل للحركات الإقليمية في العراق، وإلى آمنت بالتقسيمات الاستعمارية للمنطقة العربية، وخاصة الاتفاقية الاستعمارية للمنطقة العربية سايكس بيكو عام 1916م، لذلك نادي هذا النادي بضرورة حل مشاكل العرب الاجتماعية، والاقتصادية، وتحقيق ثورة جذرية في المجتمع، وتحقيق دولة موحدة مستقلة للعرب. وفي عام 1952م أسس فؤاد الركابي صحيفة الأخبار البغدادية التي أعلنت عن تشكيل حزب البعث العربي في العراق، ودعا إلى القيام بإضرابات طلابية في بغداد في انتفاضة 1952م في العراق، لأن معظم أعضاء البعث في العراق كانوا من الطلاب وقد استنكر الحزب في هذه الانتفاضة اعتداءات الحكومة على الكليات، ودعا لمواصلة النضال ضدها ثم أصدر في عام 1953م، صحيفة سرية باسم (العربي الجديد)، ثم غيَّر الاسم إلى (العربي الاشتراكي)، ثم إلى "الثورة العربية"[39].

وخلال هذه الفترة ترابط البعث في العراق مع الحركة القومية العراقية، المتأثرة بالثورة المصرية في 23 يوليو 1952، والتي عرفت بعد ذلك بالحركة الناصرية في العراق كما في سوريا، لكن لم يجمعهم تنظيم مشترك واحد[40].

وهذا بدوره؛ خلق مناخاً مساعداً للقوى التحررية والثورية القومية لأن تعد عدتها للإجهاز على النظام الملكي في بغداد، والعمل على إقامة النظام الجمهوري.

تنظيم الضباط الأحرار والحركة الناصرية والثورة في مصر:

في مصر؛ عمدت السياسات البريطانية إلى قطع أواصر ارتباطها بالعثمانيين، وادخال مصر في نظام الحماية البريطانية، والسيطرة التامة على كافة مقاليد الحكم في الداخل وعلى شؤونها الخارجية[41]. وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى تأزمت الأوضاع على الحزب الوطني، خاصة بعد نفي زعيمه محمد فريد إلى أوروبا، ووفاته هناك عام

([38]) نجدة فتحي صفوة، **من نافذة السفارة– العرب في ضوء الوثائق البريطانية**، مرجع سابق: 128– 130.

([39]) حزب البعث العربي الاشتراكي، **تأسيس البعث**، المرجع السابق: 68.

([40]) المرجع السابق: 37– 38.

(41) محمد محمود السروجي، **دراسات في تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر** (الاسكندرية: جامعة الاسكندرية، 1998): 150.

1919م، ليصعد السلطان فؤاد الأول على عرش مصر، وفي عهد هذا الأخير اعترفت جميع الدول الأوروبية بالحماية البريطانية على مصر[42].

كانت السياسات البريطانية محل رفض شديد من قبل التيارات الوطنية والقومية والجماهير في مصر، فتعاظم الزخم الثوري والتحرري بشكل واسع، خاصة مع ظهور عدد من الزعماء الوطنيين الذين قادوا حركة التحرر والاستقلال والثورة على الوجود البريطاني في مصر، فخرجت الكثير من المظاهرات الشعبية الغاضبة ضد الاحتلال البريطاني[43]. والتي استمرت إلى أن قامت ثورة 1919م، والتي كانت ثورة غضب شعبي ناتجة عن ارادة جماهيرية عامة ترجمها الفعل الثوري التلقائي والعفوي، في الوقت الذي كان فيه قيادات الحزب الوطني على متن سفينة في عرض البحر تنقلهم إلى منفاهم، وفي هذه الثورة سيبرز اسم سعد زغلول كزعيم للأمة المصرية وقائد لحركة التحرر الوطنية والثورة المصرية ضد الاحتلال البريطاني[44].

كانت شعبية وجماهيرية كل من سعد زغلول ومصطفى النحاس طاغية في تلك الفترة، خاصة وأنهما كانا على علاقة وثيقة ببعضهما، وكان لكل منهما دور قيادي بارز ومهم في ثورة 1919م[45]، ثم قاما معاً بتأسيس حزب الوفد، الذي قاد الحركة الوطنية المصرية والثورة ضد الانجليز في تلك المرحلة[46].

وبالرغم من وفاة زغلول في 1927م فقد استمر حزب الوفد يقود حركة التحرر والثورة في مصر بقيادة النحاس إلى عام أن قامت ثورة الضباط الأحرار عام 1952م، والتي قضت على الحكم الملكي والاحتلال الانجليزي في مصر إلى الأبد.

فقد كانت ثورة الثالث والعشرين من يوليو عام 1952م في مصر محصلة ايجابيات حركة التحرر الوطنية، من خلال استفادتها من البرامج السياسية والمطالب الوطنية التي رفعتها الأحزاب والحركات التحررية المصرية طوال النصف الأول من القرن

---

(42) حملاوي جلال يوسف، **مصطفى النحاس باشا ودوره في الحركة الوطنية المصرية (1879- 1952)**، رسالة ماجستير (الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017): 12.

(43) رأفت الغنيمي، **التاريخ المعاصر للأمة العربية الإسلامية**، (القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، 1992): 59- 60.

(44) عبد الرحمان الرافعي، **ثورة 1919 تاريخ مصر القومي من 1914 إلى 1921**، (القاهرة: دار المعارف، الطبعة الرابعة، 1919): 190، 193.

(45) المرجع السابق: 193.

(46) عباس محمود العقاد، **سعد زغلول زعيما للثورة** (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2012): 9.

العشرين، وبالتالي فهي حلقة من حلقات النضال الوطني، ونتيجة حتمية لعدم استكمال مهمة التحرر الوطني لثورة 1919م[47].

اشتهرت ثورة 1952م بثورة الضباط الأحرار، وهم مجموعة من ضباط الجيش المصري، الذين كونوا نواة الثورة ورسموا خططها في فترة الحرب العالمية الثانية (1939- 1945م)، التقوا على المضي في تحقيق أهدافهم, وعلى رأسها التحرر من الاستعمار وتحقيق استقلال مصر، وبعد هزيمة الجيوش العربية في فلسطين ازداد تصميم أولئك الضباط على قيادة الثورة واستخدام الجيش والقوات المسلحة لإنقاذ البلاد من الانهيار الذي أوصلها إليه الاستعمار، فبدأ التنظيم السري لثورة الضباط الأحرار عام 1949م، وفي يناير من عام 1950م انتخب جمال عبد الناصر رئيساً للتنظيم[48].

جاء في قصة الثورة المصرية التي كتبها الرئيس المصري الراحل أنور السادات، أنه وبعد المحنة الكبرى والهزيمة في فلسطين، عاد الجيش المصري إلى البلاد حاملاً معه مأساة الهزيمة، التي صنعها الخونة والسماسرة الذين حكموا الشعب وقتلوا جنوده وضباطه، وكان لابد من الحديث عن مرحلة جديدة والبحث عن مخرج للوطن، فبدأ تنظيم الضباط الأحرار يعمل على ترتيب الثورة[49]، من حيث تهيأت الظروف لتأسيس تنظيم موحد لقيادات الجيش المصري، بدأت على إثره المنشورات الأولى للضباط الأحرار المنتمين لتيارات وتنظيمات مختلفة من الاخوان المسلمين والشيوعيين ومصر الفتاة والمستقلين، فركزت تلك المنشورات على القضية الوطنية، والفساد المستشري في الجيش والمجتمع، وأعلنت أيضاً عن الأهداف الستة للتنظيم[50].

استطاعت ثورة الضباط الأحرار أن تسقط النظام الملكي وجلاء المستعمر البريطاني في يوليو 1952م، وتشكيل مجلس قيادة الثورة لإدارة البلاد بقيادة محمد نجيب، الذي أرسل خطاباً للملك فاروق في يوليو 1952م يطالبه فيه بالنزول عن عرش مصر،

---

(47) مجدي حماد: **ثورة 23 يوليو 1952**، سلسلة الثقافة القومية (22) (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 1994): 30.

(48) عبد الرحمن الرافعي: **ثورة 23 يولية سنة 1952 تاريخنا القومي في سبع سنوات 1952 – 1959** (القاهرة: دار المعارف، الطبعة الأولى، 1989): 25– 26.

(49) أنور السادات: **قصة الثورة كاملة** (القاهرة: دار الهلال للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 1954): 40.

(50) أحمد حمروش: **قصة ثورة 23 يوليو** (القاهرة: مكتبة مدبولي، الطبعة الثانية، 1984): 15.

ومما جاء في الخطاب: ".. ولقد ساءت سمعة مصر بين شعوب العالم من تماديكم في مسلك الفساد الذي عم جميع مرافق الدولة، حتى أصبح الخونة والمرتشون يجدون في ظلكم الحماية والأمن والثراء الفاحش على حساب الشعب الجائع الفقير. ولقد تجلت آية ذلك في حرب فلسطين وما تبعها من فضائح الأسلحة الفاسدة وما ترتب عنها من محاكمات تعرضت لتدخلكم السافر مما أفسد الحقائق وزعزع الثقة في العدالة وساعد الخونة على ترسم هذه الخطى فأثرى من أثرى وفجر من فجر، وكيف لا والناس على دين ملوكهم. لذلك، قد فوضني الجيش الممثل لقوة الشعب أن أطلب من جلالتكم التنازل عن العرش..". ومن ثم، فقد خضع الملك فاروق للطلب الذي وجه إليه، فأصدر الأمر الملكي رقم (65) لعام 1952م، وتنازل عن العرش لولي عهده الأمير أحمد فؤاد[51].

الجدير بالذكر، أن معظم الضباط الأحرار كانوا ممن شاركوا في حرب فلسطين، وقد عبر عبد الناصر في كتابه (فلسفة الثورة)، أن نتائج حرب فلسطين وصفقة الأسلحة الفاسدة لم تكن هي السبب الوحيد في قيام ثورة 1952م، بل أن الكثير من الأسباب قد تضافرت معاً، وأن هناك أسباباً أبعد من تلك وأعمق غوراً[52].

بيد أن فترة حكم هذا الأخير لمصر لم تكن حاسمة، مما أدى إلى عزله وتولي الحكم جمال عبد الناصر، وهذا ما رصدته الوثائق البريطانية لتلك الفترة. إذ تشير رسالة سرية من بول ميسن إلى السير رالف ستيفينسن، مؤرخة في 23 يناير 1954م، إلى أن الادارة البريطانية كانت تراقب بشدة ما يجري في مصر، خاصة وأنه كانت لديها تكهنات بأن حكم محمد نجيب لن يستمر طويلاً، وعما إذا كان على بريطانيا أن تبحث عن شخص بديل تستطيع أن تدعمه وتسانده إذا تم عزل نجيب أو اغتياله، وتؤكد الوثيقة على أن بريطانيا كانت تتوقع بدرجة كبيرة أن تنتقل السلطة إلى جمال عبد الناصر، والذي أشارت إليه بأنه سيؤسس لدكتاتورية أكثر قسوة من دكتاتورية نجيب، بل وتشير الوثيقة إلى توقعات بأن يستولي الإخوان المسلمون على السلطة في مرحلة ما، وفي هذا السياق تظهر الوثيقة مدى تخبط الادارة البريطانية وافتقادها لأي خيارات عملية يمكنها أن تلجأ إليها[53].

---

(51) عبد الرحمن الرافعي: **ثورة 23 يولية سنة 1952 تاريخنا القومي في سبع سنوات 1952 – 1959** مرجع سابق: 40– 41.

(52) أحمد حمروش: **قصة ثورة 23 يوليو**، مرجع سابق: 15.

(53) نجدة فتحي صفوة، **من نافذة السفارة– العرب في ضوء الوثائق البريطانية**، مرجع سابق: 71.

وهذا ما عبر عنه رد السير رالف ستيفينسن على رسالة بول ميسن، مشيراً إلى أن الإدارة البريطانية لا تملك أية خيارات أو بدائل لنظام الثورة في مصر- ولا زعيم معارض محتمل يكون جديراً بالإسناد، وأنه لا فائدة من بحث خيارات من هذا النوع لكي لا تسوء الأمور أكثر، وتضطر بريطانيا إلى أن تدفع ثمناً أغلى[54].

وفي يوليو من العام 1954م، تمكنت حكومة الثورة المصرية من عقد اتفاقية الجلاء الأولى، والتي قضت بإنهاء الاحتلال البريطاني وإجلاء القوات البريطانية اجلاءً تاماً عن الأراضي المصرية خلال عشرين شهراً من تاريخ توقيع الاتفاقية، وأشارت بنود الاتفاقية إلى عودة ملكية جميع المرافق الحكومية إلى الدولة المصرية، والاعتراف بأن قناة السويس مصرية. وفي اكتوبر 1954م تم التوقيع بين الجانبين المصري والبريطاني على الاتفاق النهائي للجلاء، مع بقاء أجزاء من قناة السويس بيد الإدارة البريطانية[55].

خاتمة :

يخلص الباحث إلى أن حركات التحرر القومية والثورات التي قادتها وشاركت فيها في معظم أقطار المشرق العربي، كانت لاعبا رئيسيا الأكبر في تحريك دفة التاريخ طوال النصف الأول من القرن العشرين، إلا أن بروزها كان فاعلا منذ بداية عقد الاربعينيات، حيث أمكن لها في ظل ظروف الحرب العالمية الثانية، أن تمتلك أدوات تغيير فاعلة؛ بما في ذلك الأسس الفكرية التي عبرت عنها المفاهيم القومية، والفئات الاجتماعية المثقفة والمتعلمة التي التفت حولها وناصرتها، فضلاً عن أجهزة أمنية وعسكرية استطاعت أن تجذبها إليها، والجماهيرية الكبيرة التي حصلت عليها هذه الحركات، بالإضافة إلى انضمام التيارات المختلفة فكريا وعقائديا إلى صف الثورات القومية، ومن ثم فقد عزز كل هذا من قدرة حركات التحرر القومية والوطنية على القيام بالثورات والانقلابات العسكرية والسياسية التي غيرت أنظمة الحكم في تلك الأقطار، لتنقسم الدول العربية إلى دول ملكية وأخرى جمهورية.

([54]) المرجع السابق: 76.

([55]) وفيق عبد العزيز فهمي، **قضية الجلاء وثورة 23 يوليو 1952**، سلسلة كتب قومية (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، بدون تاريخ): 121- 123.